اكدت ان الطفولة في «خطر غير مسبوق»

اليونيسيف: 5 ملايين طفل يتيم في العراق و23 بالمئة من الاطفال يعانون سوء التغذية المزمن

بغداد ـ «القدس العربي»

ـ من ضياء السامرائي:

أظهرت دراسة خاصة لمنظمة اليونسيف التابعة للامم المتحدة في مقرها ببغداد وتسلمت «القدس العربي» نسخة منه «ان حقيقة الوضع في العراق فرضت على الأطفال ان يعيشوا اسرى وضع متقلب لا يمكن التنبؤ به، كما كرس عزلتهم وافتقادهم الى ابسط حقوقهم الانسانية.

ونقلت الدراسة عن ممثل اليونسيف بالعراق روجرت رايت قوله «رغم استمرار البرامج الموجهة للأطفال التي يصل تمويلها الى نحو مئة مليون دولار سنويا في شتى انحاء العراق منذ عام 2003 التي تنفذها الحكومة العراقية بدعم من الامم المتحدة الا أن هناك تباينا مؤسفا في مستويات التنفيذ وتأثيراته الايجابية» وقال: «ان الجهود اللازمة لسد حاجة الأطفال، ولا سيما في المناطق الاكثر حرمانا في محافظات الجنوب لا تتناسب مع تلك الامكانيات المتاحة، كما ان تفاقم حالة انعدام الامن والاستقرار بسبب القتال الدائر هناك، يشكل تحديا انسانيا كبيرا يواجه أطفال العراق».

وبينت الدراسة في مجال التعليم فنسبة الالتحاق بالتعليم الاولي الاساسي في العراق تبلغ 66 % الا ان الاخفاق يكمن في تفاوت معدلات الالتحاق في البلاد، كما تشير الاحصاءات الحالية الى ان نسبة 21 % من الفتيات في سن الدراسة معظمهن في المناطق الريفية لا يذهبن الى المدارس بسبب الافتقار للدعم الكافي من قبل المجتمع المحلي.

واضافت الدراسة ان الوضع الراهن في العراق يحرم الطفل من حرية التفكير، وكذا يكرس حرمانه من حقه في اللقاء مع اقرانه وسط مناخ امن لا تهدده المخاطر. في 12 ايار (مايو) 2005 نشر تقرير صادر عن وزارة التخطيط والتعاون الانمائي العراقية مع برنامج الامم المتحدة الانمائي اوضاع مأساوية يعيشها الطفل العراقي. 18 % من الأطفال العراقين يعانون من سوء التغذية، 8 % من سوء التغذية الحاد 23 % من سوء تغذية مزمن.

واضافت الدراسه: يقدر عدد الأطفال الايتام في العراق بحوالي 4 ـ 5 ملايين طفل و900 الف معوق، واكثرمن مليون ونصف المليون ارملة، اضافة الى مئات الالاف من المطلقات واغلب هؤلاء النساء يقمن باعالة نحو 7 ملايين طفل ويعشن في مستوى مترد دون الحد الادنى للمستوى المعيشي، ويعانين من امراض عديدة مزمنة وخطيرة. نتيجة الحروب المستمرة، وعدد الايتام في تزايد نتيجة الاعمال المسلحة ونتيجة الوضع الامني غير المستقر أخذ يتغلب مظهر عسكرة المجتمع وهذا اثر في الأطفال إذ يحس الطفل ان رجولته تتكامل بتقلد الزي العسكري وحمل السلاح والتعلم على استعماله وهو في سن مبكرة. لا بل منذ ان يعي الطفل على الحياة فهو يفقه اللعب الحربية وهي الدبابات والمصفحات وانواع البنادق والمسدسات وهو يقلد ما يشاهده في التلفزيون، من مظاهر الحرب والارهاب والعنف. هذا ينطبق على الذكور. اما الاناث فيزرع في اذهانهن الخوف والحذر من الاختطاف والابتزاز والاغتصاب والقتل الخ، مما ادى الى تدن واضح في نسب التسجيل بالمراحل الاولية والى انطواء وعزلة الطفلة في البيت وفي رأسها هاجس الخوف والرعب مما ينعكس بشكل سلبي على نفسية الأطفال من الجنسين..

وتاسفت المنظمة في دراستها على اوضاع الاطفال في العراق مبينة ان قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 107/52 الصادر في 12 كانون الاول (ديسمبر) 1997 يؤكد على حماية الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح. لذا نطالب كل الجهات المعنية بالنزاع حماية الطفل العراقي واحترام حقوقه وتقديم مساعدات صحية للأطفال الضحايا، وثانيا تقديم حماية ومعاملة خاصة لهم واعادة تأهيلهم.

وطالبت الدراسة الاطباء والمستشفيات العالمية ان تخصص بعضا من مشاريعها الصحية لوضع برامج لمعالجة هذه الفئة الكبيرة من أطفال العراق. وعلى الدولة العراقية تكثيف برامج خاصة للأطفال اليتامى والمشردين واحتواءهم في ملاجئ خاصة والا فان مصيرهم سيكون مجهولا.

وزير الثقافة المصري يعتكف في منزله «الى حين رد اعتباره من الذي اغتالوه»

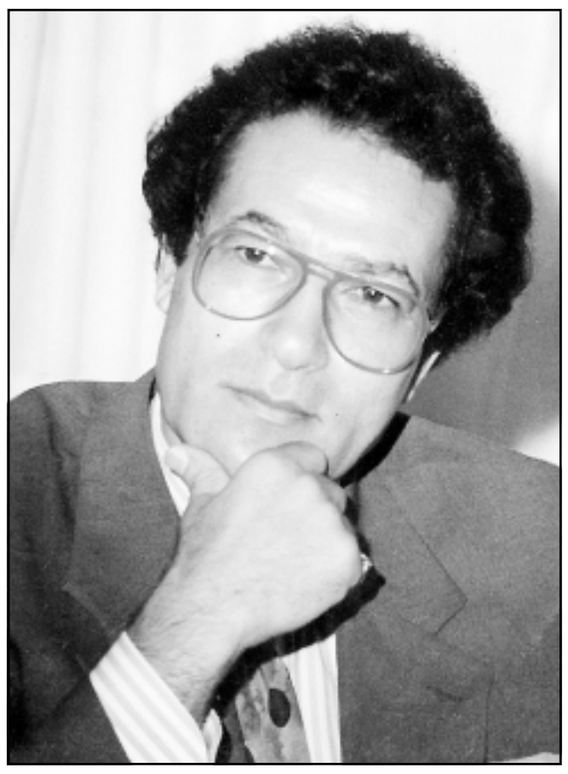

فاروق حسني

■ القاهرة ـ ا ف ب: اعلن وزير الثقافة المصري فاروق حسني انه قرر «الاعتكاف في منزله» والامتناع عن الذهاب الى مكتبه او الى مجلس الشعب المصري الى ان يرد له هذا المجلس اعتباره.

وقال حسني في تصريح مقتضب لوكالة «فرانس برس» «سأبقى في منزلي ولن اذهب الى المكتب (في وزارة الثقافة) او الى مجلس الشعب الى ان يرد لي المجلس اعتباري الذي اغتالوه بالامس».

وكان اعضاء في مجلس الشعب، من بينهم نواب الاخوان المسلمين واعضاء في الحزب الوطني الحاكم ومستقلون وعضو في حزب الوفد، شنوا هجوما عنيفا امس على وزير الثقافة بسبب تصريحاته التي اعتبر فيها ارتداء المرأة المصرية للحجاب «عودة الى الوراء».

وذهب بعض اعضاء مجلس الشعب الى حد التعرض الى حياة فاروق حسني الشخصية وقال النائب الاسلامي المستقل رجب هلال حميده «فليذهب للمشاركة في الاحتفالات التي تجرى سنويا للشواذ في فرنسا».

وقالت مصادر برلمانية ان حسني لم يذهب الى مجاس امس لحضور اجتماع اللجنة المشتركة التي شكلت لاستجوابه.

واحتج نواب الاخوان على عدم حضوره وطالبوا بمحاسبته طبقا لقانون ازدراء الاديان ولكن رئيس مجلس الشعب فتحي سرور أوضح انه بموجب الاجراءات القانونية المعمول بها فان النائب العام هو وحده الذي يملك حق احالته للقضاء.

وقدم العديد من المحامين شكوى ضد الوزير الى النائب العام لرفع الحصانة عنه حتى تتسنى محاكمته، متهمينه بالادلاء بتصريحات تشجع على الرذيلة.

كما اقام محام يدعي سمير صبري امس دعوى قضائية يطالب فيها رئيس الجمهورية باقالة فاروق حسني معتبرا ان تصريحاته حول الحجاب «مخالفة للبند الثاني من الدستور المصري الذي ينص على ان الشريعة الاسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع».

في المقابل توالت التوقيعات على البيان الذي اصدرته الاثنين مجموعة من المثقفين يتقدمهم المخرج يوسف شاهين حيث بلغ عدد الموقعين حتى الآن قرابة 250 من المثقفين والكتاب والسينمائيين والموسيقيين واساتذة الجامعات.

واتهم المثقفون في بيانهم جماعة الاخوان المسلمين من دون تسميتها بـ«الارهاب الفكري». واكد البيان ان «قوى سياسية بذاتها دأبت على التحدث باسم الدين باعتبارها وصية على الاسلام ومحتكرة استنباط الاحكام الشرعية في محاولة لتحقيق اغراضها السياسية وراحت تبحث عن معارك وهمية مستغلة حديثا خاصا لوزير الثقافة المصري فاروق حسني قامت بنشره احدى الصحف ولم يخرج عن كونه مجرد رأي شخصي في قضية لا تمثل جوهر الدين واهدافه».

واتهم البيان «هذه القوى باستغلال القضية لفرض سطوتها وممارسة ارهابها الفكري».

واعرب الموقعون على البيان عن «القلق امام تلك الهجمة التي تستهدف تحقيق اغراض سياسية مستغلة الدين مما ينذر بشيوع مناخ من الارهاب الفكري يعوق حرية الرأي وينذر بمخاطر تهدد الوطن وتحول دون ان يتبوأ العقل مكانته اللائقة».

فشلت في تحديد عدد المخطوفين او اطلاق سراحهم

عملية الخطف الكبرى تضع حكومة المالكي في مأزق

■ بغداد ـ رويترز: بعد مرور اسبوع على حادثة الخطف الجماعي لموظفين وزوار بمكاتب وزارة التعليم العالي في بغداد ما زالت الحكومة العراقية تواجه مأزقا سياسيا حتى أن كبار مسؤوليها لم يتمكنوا من الاتفاق على العدد الحقيقي للمختطفين.

وعقد وزراء التعليم العالي والداخلية والدفاع اضافة الى الناطق باسم الحكومة العراقية الاثنين مؤتمرا صحافيا تأخر ما يقرب من ثلاث ساعات عن موعده المحدد لتسليط الضوء على تفاصيل واقعة الخطف الجماعي. وكان هذا المؤتمر الاول الذي تعقده الحكومة العراقية منذ واقعة الاختطاف يوم الثلاثاء الماضي بوسط بغداد. وكان عشرات من موظفي دائرة البعثات الثقافية ودائرة المشاريع واعادة الاعمار التابعتين لوزارة التعليم العالي وعدد غير معروف حتى الآن من الزوار لتلك الدائرتين اختطفوا على يد مجموعة مسلحة كبيرة يرتدي افرادها ملابس قوات الأمن العراقية.

والغى وزير التعليم العالي يوم الاحد مؤتمرا صحافيا في اللحظة الاخيرة كان من المقرر أن يسلط فيه الضوء على تفاصيل الواقعة ويعلن عن عدد الاشخاص الذين ما زالوا رهن الاختطاف وعدد من اطلق سراحهم. وقال مسؤول من مكتب دائرة العلاقات الحكومية للصحافيين الذين حضروا الى المكان وقبل دقائق من بدء المؤتمر ان وزير التعليم العالي «استدعي الآن من رئاسة الوزراء لحضور اجتماع... وان المؤتمر الصحافي ألغي».

ووصف مسؤول بوزارة التعليم العالي ما حدث بأنه «محاولة تهدف الى لملمة الموضوع ومنع الوزير من اعلان الارقام الحقيقية للاشخاص الذين ما زالوا مختطفين».

واضاف ان وزير التعليم العالي «كان ينوي اعلان الارقام الحقيقة للاشخاص الذين ما زالوا مختطفين».

وتضاربت الارقام الحقيقية لعدد الاشخاص المختطفين ففي الوقت الذي تحدث فيه وزير التعليم العالي عبد ذياب العجيلي عن ارقام تصل الى المئة وخمسين يصر آخرون بالحكومة العراقية على ان الرقم اقل من هذا بكثير وانه لا يتجاوز العشرات. وأصر العجيلي في مؤتمر الاثنين على ان عدد الاشخاص الذين اختطفوا من موظفي الدائرتين «قد يصل الى المئة وخمسين... وان الوزارة اعطت الداخلية قائمة بالاسماء».

لكن علي الدباغ الناطق باسم الحكومة والذي كان يجلس الى جانب العجيلي علق بقوله ان الرقم الذي تتعامل معه وزارة الداخلية العراقية «يقل كثيرا وهو يتراوح بحدود 60 مختطفا... قد يزيد او ينقص».

واضاف الدباغ ان تحقيقات وزارة الداخلية «جارية... والارقام ليست رسمية والوزارة تحقق في الامر وستطلع الرأي العام على التحقيقات والارقام عند انتهاء التحقيقات».

ورفض وزير الداخلية جواد البولاني تحديد اي ارقام سواء للمختطفين او للذين اطلق سراحهم وقال في المؤتمر ان «القضية ليست قضية ارقام... هناك ادعاءات والارقام الحقيقية قد تكون غير الارقام المعلنة».

واضاف البولاني «التحقيقات مستمرة وهناك اصابع اتهام تشير الى تورط مجموعة من العناصر من حيث تقصيرها في اداء واجبها او تواطؤها ومن بينها عناصر من دائرة البعثات نفسها». ولم يعط الوزير اية تفاصيل وقال «لا نستطيع الافصاح عن المعلومات الآن لحماية التحقيقات وسنعلن عنها لاحقا». واكد جميع الوزراء والناطق باسم الحكومة على ان ما حدث «عمل يمس هيبة الدولة ويهدد امن المواطن... وان الحكومة العراقية تعبر عن مسؤوليتها في مكافحة الارهاب والجريمة». وكان رئيس الحكومة نوري المالكي اعلن قبل ايام انه لن يكتفي باطلاق سراح المختطفين وان «الاوامر صدرت لملاحقة الخاطفين وتقديمهم الى العدالة لينالوا جزاءهم العادل». ولم يخف وزير الدفاع عبد القادر العبيدي حجم التحديات التي تواجهها القوات الامنية العراقية في مواجهة الميليشيات والمجموعات المسلحة. وقال في المؤتمر الصحافي «كوزير دفاع اقول لكم اننا نخوض حالة حرب... والحرب كل شيء جائز فيها».

واضاف في اشارة الى حجم التحديات التي تواجهها القوات الحكومية في مقاتلة الميليشيات والمجموعات المسلحة «مثلما فعلوا... نحن ندمر مقار ونسيطر على مخازن لاسلحتهم وغيرها ونمنع الدعم عنهم وسنستمر في ذلك».

ولم يعط اي من المسؤولين تفاصيل عن المجموعة المسلحة التي نفذت العملية او عن اماكن تواجدها «حماية لسير التحقيقات الجارية».

الاحتلال الأمريكي يقيم جداراً عازلاً قرب بيجي واختطاف مسؤول في الاتحاد الكردستاني

خطف ثلاث معلمات من اهل السنة في منطقة الكاظمية ببغداد

بغداد ـ «القدس العربي»:

أعلنت قوات الاحتلال الأمريكي عن اقامة جدار رملي بطول عشرة كيلومترات وارتفاع مترين حول مدينة الصيلية بالقرب من مدينة بيجي الواقعة الى الشمال من العاصمة بغداد، وذلك بغرض منع المقاومة العراقية من دخول المدينة.

وذكرت قناة «الجزيرة» الفضائية نقلا عن بيان لقوات الاحتلال الأمريكية أن هذا الاجراء سيمنع رجال المقاومة العراقية من دخول المدينة، مشيرة الى أن اقامة هذا الجدار ستستمر على الرغم من رفض أهالي المنطقة. من ناحية أخرى اختطف مسلحون مجهولون مسؤول قسم الاعلام في مقر الاتحاد الوطني الكردستاني بحي الاسكان في كركوك شمال العراق واقتادوه لجهة مجهولة. واغتال مسلحون مجهولون ضابطاً برتبة ملازم في الجيش بحي الواسطي في وسط مدينة كركوك.

وصرح مصدر أمني مسؤول بأن مجموعة مسلحة قامت باطلاق النار على الضابط عقب خروجه من منزله فأردته قتيلا على الفور فيما أصيبت زوجته وأطفاله وتم نقلهم للمستشفى للعلاج.

كما تم العثور على جثتين مقطوعتي الرأس لشخصين يرتديان ملابس الجيش الحكومي في حي الخضراء بكركوك.

من جهته قال الدكتور عدنان الدليمي رئيس جبهة التوافق العراقية ان حكومة المالكي لا تدافع عن أهل السنة بل تفسح المجال للميليشيات لترتكب أبشع الجرائم بحق أهل السنة بل تقف موقف المتفرج بما يجري. وجاء تصريح الدكتور الدليمي هذا بعد اختطاف ثلاث معلمات من أهل السنة في منطقة الكاظمية من قبل عناصر احدى الميليشيات الارهابية الطائفية. واتهم الدكتور الدليمي حكومة المالكي بتمكين الميليشيات الارهابية التي تحتضن فرق الموت الطائفية من السيطرة على دوائر الدولة الرسمية لقتل أهل السنة في مسلسل اجرامي واضح لمحاربة أهل السنة وتهميشهم وتهجيرهم من بغداد. وأكد الدكتور الدليمي ان حكومة المالكي والتي وصفها بأنها تدعي أنها حكومة وحدة وطنية تعلم بما يحدث لاهل السنة من قتل واختطاف في دوائرها الرسمية من قبل ميليشيات ارهابية تسيطر سيطرة كاملة وعلنية وأمام أنظار أجهزتها الأمنية.

وزير الداخلية البريطاني يقر بأن العراق ربما كان عاملا في تطرف الشبان المسلمين البريطانيين

جون ريد

لندن ـ «القدس العربي»:

اعترف وزير الداخلية البريطاني جون ريد بان حرب العراق واستمرار المشاركة البريطانية فيها تعتبر عاملا هاما في تحول الشبان المسلمين البريطانيين للتطرف ودعم الجماعات المتشددة. وجاءت تصريحات الوزير المعروف بصلاته القريبة مع توني بلير، رئيس الوزراء في الوقت الذي كان فيه بلير يزور افغانستان ويشير الى صعوبة القضاء على حركة طالبان من خلال الحل العسكري وحده.

واعتبر معلقون ان تصريحات وزير الداخلية، الذي طالب قبل فترة قصيرة المسلمين البريطانيين بتسليم ابنائهم للشرطة اذا لاحظوا عليهم تصرفات مريبة بان ريد يريد الخروج من معطف بلير وبداية حملة لتحدي غوردون براون، وزير المالية الذي يعتبر المرشح الاكبر لتولي منصب رئيس الوزراء بعد رحيل بلير القريب.

ولكن مؤيدي وزير المالية اعتبروها صورة عن تراجع سلطة بلير، خاصة ان الاخير تحدث امام النواب في البرلمان العام الماضي ان فكرة ربط السياسة الخارجية لبريطانيا بنزعات التطرف داخل المجتمع المسلم فكرة لا قيمة لها. وكان المسؤول عن الخلية التي نفذت هجمات لندن في 2005/7/7 قد اكد في شريط بثته قناة الجزيرة القطرية هذه القضية. ولكن بلير قال امام لجنة تنسيق برلمانية ان فكرة كهذه تجب مراجعتها على كل المستويات. وحتى ريد قال قبل فترة انه لا يوجد في وصايا المنفذين او تصريحاتهم ما يشير لرابط بين العراق والتفجيرات، الا انه في تصريحات لصحيفة «ايفننغ ستاندرد» تبنى موقفا جديدا عندما اشار الى انه وان كان لا يعتقد ان افغانستان والعراق ليسا العامل الرئيسي لكن قد يكونان واحدا من دوافع التطرف لدى الشبان المسلمين، واضاف قائلا «يجب ان نكون واضحين لان نفي العلاقة او تأكيدها لن يؤثرا على الحل». واكد ريد في الاسبوع الماضي ولاءه ودعمه لبلير حيث قال انه من غير المعقول ان يقدم نفسه مرشحا بعد رحيله، خاصة ان بلير لمح لدعمه لبراون الذي قام بزيارة القوات البريطانية في العراق في اول زيارة له. وقالت صحيفة «ديلي ميل» ان تصريحات وزير الداخلية انهت ثلاث سنوات على الأقل من إنكار الحكومة لحقيقة أن غزو العراق وأفغانستان كان عاملاً رئيسياً وراء انتشار التطرف الإسلامي، مشيرة إلى أن ريد أراد من وراء تصريحاته هذه إقصاء نفسه عن بلير الذي لا يزال يرفض بعناد قبول هذه الحقيقة.

ورحّب زعيم حزب الديمقراطيين الأحرار البريطاني مينزيس كامبل بتصريحات ريد، واعتبرها «أول اعتراف علني من قبل وزير كبير في الحكومة بأن السياسة الخارجية لها تأثير على نشر التطرف بين أوساط الشبان المسلمين، كما أن صراحته تمثل ابتعاداً بارزاً عن الموقف الذي يتبناه رئيس الوزراء». ورحب ممثلون للمسلمين بالتصريحات الجديدة حيث قال متحدث باسم المجلس الاسلامي البريطاني ان الجميع في بريطانيا اعترفوا بهذه الحقيقة، اي دور العراق في زيادة مظاهر التشدد باستثناء حكومة بلير.

اليمن: حريق مدبّر في أرشيف وزارة التعليم العالي يهدف اخفاء حالات فساد لابتعاث طلاب للدراسة في الخارج

صنعاء ـ «القدس العربي»

ـ من خالد الحمادي:

أكدت مصادر موثوقة في وزارة التعليم العالي أن الحريق الهائل الذي نشب أمس في الطابق الأرضي لوزارة التعليم العالي يقف وراءه مسؤولون في الوزارة متهمون بحالات فساد كبيرة، تتعلق بقضية تلاعبهم بالمنح الدراسية للطلاب اليمنيين الدارسين في الخارج.

وأوضحت أن الحريق مدبر وليس عفويا وأن الهدف منه احراق كافة الوثائق التي يحتويها أرشيف وزارة التعليم العالي لمحاولة اخفاء المستندات والملفات التي تدين العديد من المسؤولين في الوزارة المتهمين بقضية التلاعب بالمنح الدراسية والتي كانت قيادة الوزارة قررت احالتهم للقضاء لكشف عملية التلاعب التي ارتكبوها خلال الفترة الماضية.

وقالت لـ«القدس العربي» ان قيادة الوزارة وفي مقدمتهم وزير التعليم العالي الدكتور صالح باصره، قررت مؤخرا احالة المتهمين بقضية التلاعب بالمنح الدراسية للخارج الى القضاء لوضع حد لحالات الفساد التي انتشرت حول عمليات الابتعاث، التي أصبحت عُرضة للبيع والشراء دون وجه حق، وحرمان المستحقين لها من ذلك.

وأكدت أن الوزير شخصيا كان تلقى مؤخرا تهديدا بالتصفية الجسدية من قبل مجهولين في حال سمح بفتح ملفات قضية الفساد في عملية الابتعاث للدراسة في الخارج، وأنه تم اعتقال 9 متهمين في هذه القضية، بينهم اثنان من وزارة الخدمة المدنية والبقية من وزارة التعليم العالي، وأن هؤلاء معتقلون حاليا في السجن المركزي بصنعاء.

وأوضحت هذه المصادر أن الوزير باصره شكل مؤخرا لجنة رسمية لفحص ملفات المبتعثين الحاليين للخارج، الذين يعتقد أنهم ابتعثوا بطرق غير شرعية، وأن عمليات الفحص التي كلفت بها اللجنة كانت من المفترض أن تطال 954 ملفا، يعتقد في أن أصحابها حصلوا على حق الابتعاث خلال العام الماضي فقط، للدراسة في الخارج دون وجه حق ودون اكتمال وثائق ملفاتهم.

وكانت مصادر رسمية ذكرت أمس أن حريقا اندلع في مبنى وزارة التعليم العالي بصنعاء، وسارعت فرق من الدفاع المدني لاخماد الحريق الذي اندلع في ارشيف الوزارة أسفل المبنى. ونسب موقع (26 سبتمبرنت) الاخباري الرسمي الى مصدر في الوزارة قوله ان «الحادث مدبر كون الحريق التهم الأرشيف الخاص بملفات الابتعاث الى الخارج ووقع بعد أيام من قيام وزير التعليم العالي بتشكيل لجنة خاصة لفحص ملفات المبتعثين من الطلاب اليمنيين للدراسة في أكثر من بلد في الخارج».

وذكر أن فريقا حكوميا تم تكليفه أمس بالتحقيق في الحادث يضم الجهات الأمنية المختصة بالاشتراك مع وزارة التعليم العالي لكشف ملابسات حادث الحريق وخلفياته وتقييم الأضرار التي خلفها الحريق.

مشيرا الى أن هذا الحريق هو الثاني من نوعه منذ انتقال الوزارة الى هذا المبنى في شهر أيلول (سبتمبر) الماضي، وهو ما يؤكد فرضية تدبير حادث الحريق لارشيف الوزارة، لمحاولة دفن الأدلة المتوقعة ضد المتهمين بذلك تحت الرماد.

وكانت مصادر في الوزارة تحدثت عن خلافات بين ادارة البعثات وقيادة الوزارة بعد اجراءات قامت بها الأخيرة في تقليص صلاحيات الأولى، واتهامها بالفساد.

الخرطوم: القرار الدولي 1706 بشأن دارفور مات وانتهى

الخرطوم ـ «القدس العربي»:

كشفت الحكومة السودانية من مشاوراتها لتوحيد المواقف ازاء التحفظات على خطة الامم المتحدة لمعالجة الاوضاع فى دارفور بغرض ايداعه طاولة اجتماع قمة مجلس السلم والامن الافريقى المتوقع التئامه بابوجا نهاية الشهر الجاري، فيما أعلن وزير الخارجية السوداني بالانابة السماني الوسيلة امس الثلاثاء أن القرار الدولي 1706 بشأن دارفور «مات وانتهى وهذه صفحة طويت تماماً».

وقال الوسيلة في مؤتمر صحافي بمقر السفارة السودانية بالقاهرة ان الاتفاق الأخير بشأن الاقليم الذي تم في العاصمة الاثيوبية اديس ابابا لا يمنح القوات الاممية حق التدخل.

واكد أنه لم يتم الاتفاق على قوات مشتركة أو مختلطة من الامم المتحدة والاتحاد الافريقي لافتا الى أن الاتحاد أعرب عن استعداده توفير الاعداد المطلوبة للاقليم.

ونفى تأخر حكومته في تنفيذ اتفاقية دارفور معتبرا أن تنفيذها مسؤولية الاتحاد الافريقي و«أن هذا التأخير جاء بسبب الذين لم ينضموا للاتفاقية».

واشار الى أن الرئيس السوداني عمر البشير دعا القيادات السودانية الحكومية الى بذل جهد اضافي والعمل على التشاور مع الرافضين للاتفاق وتحسين الملاحظات الثلاث التي يطالب بها الرافضون للاتفاق.

وأكد أن عددا من المعارضين وقعوا منذ يومين وأن هناك تفاوضا مع عدد آخر متوقعا أن يتم التوقيع خلال يومين مقبلين من خلال جهود حكومية وانطلاقا من أن السلام لن يتم الا بوجود كل أبناء الاقليم.

وحول قسمة الثروة والسلطة في الاقليم أوضح أن ذلك سيتم بالطريقة التي تمكن جميع الأطراف من التحول الديمقراطي مشيرا الى ان هذه الطريقة ستكون من خلال ترتيبات معينة فى شكل دستور مؤقت.

وذكر أن الترتيبات الأمنية في اتفاق أبوجا من أدق الترتيبات التي اتخذت وتحدد الأطراف مواقعها العسكرية وفي المرحلة الثانية تحدد أنواع الأسلحة والثالثة تجميع القوات والدمج والتسريح بحيث تصنف الاعداد ويستوعب جزء منها فى الجيش والشرطة والأمن والخدمة المدنية.

وأوضح أن جميع الفصائل لها ميليشيات مسلحة وزعماؤها مسؤولون عنها ويجب أن يكونوا مسؤولين عن تفكيكها وحصر أسلحتها حتى نصل الى مرحلة جمع الأسلحة مؤكدا ضرورة تسليم السلاح لأن السلام لا يتم الا بالتزام الجميع بالاتفاق.

من جانبه أفاد مندوب السودان الدائم لدى الامم المتحدة السفير عبد المحمود عبد الحليم عن تفرغ الحكومة من اعداد تصور موحد حول التحفظات التى ابدتها على خطة الامم المتحدة حول اعادة ترتيب الاوضاع فى دارفور، وقال عبد المحمود ان الرؤية الحكومية ستطرح على القادة الافارقة فى اجتماع مجلس السلم والامن الافريقى المنعقد بابوجا فى التاسع والعشرين من الشهر الجارى لافتا الى ان الحكومة ستركز على ضرورة اقناع الرافضين لاتفاق ابوجا بالانضمام اليه ومن ثم ترتيب الاولويات، مشيرا الى ان مقترح عنان تحدث عن 17300 جندى معتبرا انها مسألة فنية تحدد حسب الاحتياجات.

وفى باريس اعتبر وزير الخارجية الفرنسى فيليب دوست بلازي في مقال كتبه بعنوان «ما علينا أن نفعله ضد هذا الرعب المطلق»، أن الوجود الدولي في دارفور أصبح حاسما، لتجنب انتشار العنف ليصل الى الدول المجاورة تدريجيا.

وشدد الوزير الفرنسي على أن بلاده وكل الأسرة الدولية لا تريد فصل دارفور أو تفكيك السودان، لأن ذلك سيكون كارثة ليس على أفريقيا فقط، وانما على كل العالم وقال ان السودان لم يعد يستبعد استقبال قوة دولية على أراضيه. ومن وجهة نظره اعتبر أن الوجود الدولي بمثابة توسيع لاتفاق أبوجا السياسي، ليشمل أكبر عدد ممكن من الموقعين. في المقابل دعا قائد أحد فصائل حركة تحرير السودان ـ التي لا تزال تقاتل القوات الحكومية في دارفور ـ الأمم المتحدة الى نشر قوة سلام في الاقليم، مشيرا الى تصاعد المواجهات في المنطقة مؤخرا.

عنان «ينتظر» ردا سريعا من الخرطوم حول القوة التي ستنشر في دارفور

■ جنيف ـ اف ب: اعلن الامين العام للامم المتحدة كوفي عنان في تصريحات صحافية امس الثلاثاء انه «ينتظر» ردا من الخرطوم الاربعاء على «ابعد تقدير» بشان ترتيبات عملية مشتركة بين الامم المتحدة والاتحاد الافريقي في دارفور وافقت الحكومة السودانية عليها من حيث المبدأ الاسبوع الماضي.

وطلبت الخرطوم توضيحات حول حجم هذه القوة التي يفترض ان تحل محل جنود الاتحاد الافريقي المنتشرين في تلك المنطقة والتي تقدر الامم المتحدة عديدها بـ17 الف جندي وثلاثة الاف شرطي. ويطرح السودان ايضا اسئلة حول مهمة القوة ودور الممثل الخاص المكلف الاتصال مع الامم المتحدة والاتحاد الافريقي كما اضاف عنان امام الصحافيين في جنيف على هامش اجتماع لمجلس حقوق الانسان.

واضاف انه ينتظر ردا قبل اجتماع مجلس السلام والامن التابع للاتحاد الافريقي المرتقب في 24 تشرين الثاني/نوفمبر في برازافيل.

وقال «ننتظر فعلا منهم ان يقدموا ردا امس او اليوم على ابعد تقدير، اعلم ان السودانيين وقادة المنطقة يعقدون اجتماعا في ليبيا هذا الصباح وآمل في ان يخرجوا برد نهائي». وتابع عنان «المهم هو التقدم نحو التطبيق الفوري لانه لا يمكننا السماح بفراغ في نهاية السنة». وهناك خلاف بين السودان والامم المتحدة حول طبيعة القوات الدولية المكلفة اعادة السلام الى هذه المنطقة والتي ستحل محل قوة الاتحاد الافريقي التي تضم حوالي ستة الاف جندي رواندي ونيجيري والتي ينقصها المال والتجهيزات. وكان عنان اعلن الخميس الماضي في ختام محادثات مطولة في اديس ابابا لا سيما مع وفد سوداني والاتحاد الافريقي بان السودان «وافق على مبدأ عملية مشتركة» بين الامم المتحدة والاتحاد الافريقي في دارفور. لكن الحكومة السودانية اعلنت بعد يومين انها «لم تقبل» نشر قوات حفظ السلام وان الامم المتحدة لم تقدم سوى مساعدة فنية.

ويشهد اقليم دارفور في غرب السودان منذ شباط/فبراير 2003 حربا اهلية اوقعت بحسب الامم المتحدة 200 الف قتيل على الاقل وتسببت بنزوح 2,5 مليون شخص.

جماعة في دارفور: الحكومة خرقت الهدنة

■ الخرطوم ـ رويترز: قال امس فصيل متمردي دارفور الذي وقع اتفاق سلام مع حكومة السودان ان الحكومة انتهكت وقف اطلاق النار بشن هجمات مشتركة مع ميليشيا قتل فيها ما يصل الى 80 مدنيا في جنوب دارفور.

وقال متحدث باسم الجيش السوداني انه ليس لديه معلومات عن أي هجوم في منطقة أم بيي الواقعة بشرق ولاية جنوب دارفور ونفى اي تسليح او مساندة لميليشيات. ووجه متحدث باسم حركة تحرير السودان الفصيل الوحيد الذي وقع اتفاق سلام مع الحكومة في ايار (مايو) الماضي من ثلاثة فصائل للمتمردين تحذيرا للخرطوم من انه اذا استمرت الهجمات فان العلاقات معها ستعود الى نقطة الصفر. وقال الطيب خميس المتحدث باسم الحركة «بالامس (السبت) هاجمت ميليشيا الجنجويد مدعومة من الحكومة أم ابيي في جنوب دارفور وقتلت 80 مدنيا».

وأضاف أن الميليشيا المعروفة باسم الجنجويد كانت تستخدم مركبات وأسلحة قدمتها لها الحكومة. وتابع «الحكومة غير ملتزمة باتفاق السلام».

ومضى يقول «اذا واصلوا هجماتهم سنعود الى نقطة الصفر». وامتنع عن توضيح ما يقصده. ونفى متحدث باسم الجيش أي مشاركة في الهجوم. وقال «ليس لدينا أي معلومات عن وقوع هجوم وهو ما يعني بالطبع أننا لم نشارك فيه». ولم يورد الاتحاد الافريقي المسؤول عن مراقبة الهدنة التي يجري انتهاكها على نطاق واسع في دارفور أي معلومات عن الهجوم. وحمل المتمردون وأغلبهم من غير العرب السلاح في أوائل عام 2003 متهمين الحكومة المركزية بتهميش منطقتهم. وعبأت الخرطوم ميليشيات قبلية لسحق التمرد.

وتتهم هذه الميليشيات بارتكاب حملة اغتصاب وقتل ونهب تصفها واشنطن بانها ابادة جماعية. وتنفي الخرطوم الابادة الجماعية أو أي صلة لها بميليشيا الجنجويد التي تصفها بانها عصابات. ويقدر الخبراء أن نحو 200 الف شخص قتلوا وأن 2,5 مليون اجبروا على ترك ديارهم الى مخيمات في دارفور. واثارت الازمة أكبر عملية مساعدات في العالم يعمل بها 14 الف شخص.

وكان يان ايغلاند المسؤول البارز بالامم المتحدة قد حذر من ان حشد الجيش والاشتباكات المستمرة في دارفور منذ توقيع اتفاق السلام في ايار (مايو) تهدد العملية الانسانية التي يقول انها حالت دون موت مئات الالوف من المدنيين. وترفض الخرطوم تفويض مجلس الامن الدولي بنشر قوات قوامها 22500 جندي وتابعة للامم المتحدة في دارفور قائلة انها محاولة من جانب الغرب لاعادة احتلال البلاد. وتحقق المحكمة الجنائية الدولية في مزاعم عن ارتكاب جرائم حرب في المنطقة.